الدورة الانتخابية الثانية
السنة التشريعية الثالثة
الفصل التشريعي الثاني
17 كانون الاول 2012 لغاية 14 ايار 2013

اللجنة المالية

التقرير الفصلي

2

قال اجعلني على خزائنِ الأرض إنّي حفيظٌ عليم

الفهرست

المقدمة..... 4

ما الجديد في هذا الفصل التشريعي..... 5

تعريف باللجنة المالية ومهامها..... 6

انجازات اللجنة

- الجانب التشريعي..... 7 – 10
- الجانب الرقابي..... 11 – 15

اللجنة المالية

1. المقدمـــــــــة

إن عمل اللجان في عموم المجالس النيابية ينصب على محورين أساسيين هما المحور التشريعي ، والمحور الرقابي ، فضلا عن متابعة عمل الوزارات والمؤسسات المعنية ، إلا أن عمل اللجنة المالية فيه ميزات تختلف عن باقي منظومة اللجان ، ومن أهم هذه المميزات هي توسع المجالات المتعلقة باللجنة المالية لارتباط الجانب المالي في كل مفاصل الدولة ولا يكاد يوجد قانون أو تشريع لا تكون فيه متعلقات مالية.

لقد ساهمت اللجنة خلال السنة التشريعية الثالثة – الفصل التشريعي الثاني بنشاطات عدة وفقا للصلاحيات الممنوحة لها وفق النظام الداخلي لمجلس النواب ، إذ تضافرت جهود جميع العاملين في هذه اللجنة من السادة النواب والكادر الوظيفي ، وجاءت النتائج منسجمة مع هذه الجهود ، فقد نوقشت داخل اللجنة جميع مشاريع ومقترحات القوانين المحالة لها وقد محصت وأشبعت درسا ونقاشا وتم الاستئناس كذلك بآراء وملاحظات النواب الآخرين والأكاديميين والسياسيين والقانونيين .

أما في الجانب الرقابي ، فقد بذلت اللجنة جهودا كبيرة في تحقيق عملها الرقابي على وزارات الدولة من خلال الزيارات الميدانية واستضافة الوزراء ورؤوساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ومجالس المحافظات والمدراء في دوائر ومؤسسات الدولة ذات العلاقة ، فضلاً عن المخاطبات والمراسلات .
يعد هذا التقرير خلاصة لجهود اللجنة خلال الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثالثة من عمر الدورة التشريعية الثانية ، ويتضمن أهمها لأنشطة والفعاليات التي قامت بها ، ولما تقدم ، فأن جملة ما سيرد في هذا التقرير يساعدنا في معرفة ما حققته اللجنة المالية وتصوراتها للمستقبل الذي نأمل أن يكون بمستوى الطموح ، ليكون مرجعاً للجنة في رسم خارطة طريقها للفصل التشريعي القادم أن شاء الله تعالى .

اللجنة المالية

1.1 ما الجديد في هذا الفصل التشريعي؟

امتاز الفصل التشريعي/2 – السنة التشريعية 3 بالنسبة للجنة المالية عن سابقه بجملة من الامور من اهمها :-

1) مناقشة ودراسة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 ، وما اوجبه من افراد اهمية خاصة له ، ووضعه ضمن اولويات عمل اللجنة لاهميته وما يتطلبه من استضافات ولقاءات وجهود مكثفة مع الاطراف المعنية.

2) تاكيدا لاهمية مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية ، وحرصا من اللجنة المالية على توخي الدقة في انجاز ما وكل اليها من اختصاصات وما احيل ويحال اليها من مواضيع ومشاريع قوانين اضطرت اللجنة خلال الاسابيع الاخيرة من مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية الى التقدم بطلب سحب اي مشروع قانون يخصها مدرج على جدول اعمال المجلس لحين انجاز قانون الموازنة العامة الاتحادية.

3) رغم ما اسلفناه فقد شهد مستوى اداء اللجنة ومنجزاتها خلال هذا الفصل التشريعي ازدهاراً كثيراً ، حيث نجحت في استكمال الاجراءات التشريعية لمجموعة من القوانين مع المضي في تشريع قوانين اخرى .

4) الجانب الرقابي لعمل اللجنة اشتمل على العديد من الانجازات سجلت تنوعا في استعمال الادوات الرقابية المتاحة مابين التقرير ... المقابلات المباشرة ... المخاطبات الرسمية ... الزيارات الميدانية ... الخ

5) رغم زخم العمل في اللجنة المالية الا ان اللجنة وفي الشهر الاول من الفصل التشريعي الثاني / السنة التشريعية الثالثة استكملت ولاول مرة منذ تشكيلها الحد الاعلى المسموح به لعدد اعضائها حيث اصبح عددهم (15) عضوا بعد انتقال (2) اعضاء جدد اليها ، وهذا ماسيكون له تاثير ايجابي على ادائها خلال الفصل التشريعي القادم انشاءالله .

6) شهد الفصل التشريعي الثاني متابعة متميزة من قبل هياة رئاسة مجلس النواب لاعمال اللجنة ، تمثلت بحضور السيد النائب الاول د.قصي السهيل لاكثر من (4) من اجتماعاتها مع

حضـــور المستشـــاريين المـــالي والاقتصـــادي والقـــانوني لـــرئيس المجلس لجوانب من انشطة اللجنة ولاكثر من مرة .

7) حرصـا مـن اللجنـة علـى احتـرام مـا يردهـا مـن ملاحظـات وطلبـات ومقترحـات الاعضـاء فقـد سـلكت نهجـا جديـدا يعبـر عمليـا عـن هـذا التقـدير والاحتـرام مـن خـلال حرصـها علـى الـرد علـى كـل مـا يصـلها مـن مراسـلات وتضـمين تقاريرهـا مايردهـا مـن مقترحـات مـــع الاجابـــات المناســـبة بشـــانها ، ولعـــل كشـــفي المقترحـــات التشـريعية والماليـة اللـذين ارفقـا مـع تقريـر اللجنـة الماليـة حـول قانون الموازنة العامة الاتحادية خير دليل على هذا التوجه.

2.1 تعريف باللجنة المالية ومهامها

تعد اللجنة المالية واحدة من اللجان الرئيسية الدائمة المهمة في مجلس النواب العراقي التي تشكلت وفق أحكام المادتين (69) و(70) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، واستنادا إلى أحكام المادة (93) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي تختص اللجنة بالاتي :-

أولاً: متابعة الموازنة العامة للدولة والمناقلة بين أبوابها .

ثانياً: اقتراح التشريعات المتعلقة بالكمارك والضرائب والرسوم .

ثالثاً: متابعة البنوك والائتمان والقروض والتأمين .

رابعاً: الإشراف على إعداد ميزانية مجلس النواب .

خامسا: متابعة إعفاء الديون والتعويضات التي فرضت على الشعب العراقي .

سادساً: متابعة السياسة المالية لمختلف وزارات ومؤسسات الدولة .

ومن المهام الأخرى الموكلة إلى اللجنة المالية الآتي :-

- نصت المادة (130) من النظام الداخلي على الآتي:- ((يجب على اللجنة المالية أن تأخذ رأي مجلس الوزراء في كل اقتراح بتعديل تقترحه اللجنة في الاعتمادات التي تضمنها مشروع الموازنة ، ويجب أن تضّمن اللجنة تقريرها رأي الحكومة في هذا الشأن ومبرراته ، ويسري هذا الحكم على كل اقتراح بتعديل تتقدم به أية لجنة من لجان المجلس ، أو أحد الأعضاء إذا كانت تترتب عليه أعباء مالية)) .

- كما نصت المادة (143) من النظام الداخلي على الآتي:- ((يقوم القسم المالي في المجلس بإعداد الحسابات الختامية للمجلس ، ويعرض على هيأة الرئاسة للموافقة عليه وإحالته إلى لجنة الشؤون المالية (اللجنة المالية حسب التسمية المعتمدة) ، وترفع اللجنة تقريرا بذلك للمجلس للمصادقة عليه)) .

أسماء السادة اعضاء اللجنة المالية
الدورة التشريعية الثانية
السنة التشريعية الثالثة
الفصل التشريعي الثاني

النائب د. حيدر العبادي
(رئيس اللجنة)
النائب د. احمد حسن فيض الله
(نائب رئيس اللجنة)
النائب د. احمد المساري
(مقرر اللجنة)
النائب إبراهيم المطلك (عضو)
النائب أمين عباس هادي (عضو)
النائب د. جابر الجابري (عضو)
النائب حسن البياتي (عضو)
النائب شورش حاجي (عضو)
النائب عبد الحسين الياسري (عضو)
النائب فالح الجياشي (عضو)
النائب د. ماجدة التميمي (عضو)
النائب نجيبة نجيب (عضو)
النائب د. هيثم الجبوري (عضو)
النائب علي الصجري (عضو)
النائب دلير عبدالقادر (عضو)

- متابعة الحسابات الختامية لجمهورية العراق وإعدادها تقريرا بشأنها بغية عرضه على مجلس النواب عند عرضها للمصادقة .
- متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية باختلاف أنواعها مع الجهات المعنية بغية تصفية الملاحظات المثبتة حولها .
- إضافة إلى الاختصاصات الأخرى المناطة بها باعتبارها إحدى اللجان البرلمانية الدائمة المتخصصة .

2. انجازات اللجنة

1.2 الجانب التشريعي

نصت المادة (61/اولا) من الدستور على ان تشريع القوانين الاتحادية هو من اختصاص مجلس النواب ، ومع مراعاة ماورد بهذا الشان في المادة (62/ثانيا) من الدستور والمادة (130) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، والمادة (38/ثانيا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 رقم (2) لسنة 2011، فقد احيلت إلى اللجنة المالية العديد من مشاريع القوانين اما باعتبارها لجنة اصلية ورئيسية لمتابعة تشريعها او باعتبارها لجنة ساندة لبيان الراي فقط .

1.1.2 – مقترحات ومشاريع القوانين التي احيلت إلى اللجنة المالية كونها ضمن اختصاصاتها المناطة بها .
وفقا لاحكام المادة (93) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، وتولت اللجنة متابعة مراحل تشريعها وفقا للسياقات الاصولية المتبعة بهذا الصدد .
(الملحق/1) يبين عدد مقترحات ومشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة مع بيان مراحل انجازها والاسباب الموجبة لها ، حيث بلغ عددها الإجمالي (**15**) مقترحا ومشروعا.

2.1.2 – مقترحات ومشاريع القوانين التي احيلت إلى اللجنة المالية كونها تتضمن جوانب مالية لبيان الراي بها
وفقا لاحكام المادة (**87**/ثانيا) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، حيث قامت اللجنة ببيان رايها قدر تعلق الامر بها وباختصاصاتها وتقديم تقريرا بها إلى هياة رئاسة مجلس النواب العراقي وفقا للسياقات المتبعة .
(الملحق/2) يبين عدد مقترحات ومشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة مع بيان الجهة المعنية بها اصالة ، حيث بلغ عددها الاجمالي (**18**) مقترحا ومشروعا .

3.1.2 – احيلت إلى اللجنة المالية استنادا لاحكام المادة (115)
من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي جملة من المواضيع ذات العلاقة باختصاصات اللجنة لبيان الراي فيها قدر تعلق الامر بها .
وقد حرصت اللجنة على تهيئة الاجابة المناسبة لجميع ما احيل اليها من خلال قراراتها وتوصياتها اعتمادا على ما متوفر لديها من معلومات في قاعدة بياناتها او من خلال مطالعات مستشاري اللجنة اومخاطبة الجهات المعنية للوقوف على رايها .

4.1.2 - قوانين نص دستور العراق 2005 على تشريعها :-
هناك جملة من القوانين قوانين نص دستور العراق لسنة 2005 على تشريعها لتنظيم بعض نصوصه ، منها ما يقع ضمن اختصاصات اللجنة المالية المناطة بها بموجب احكام المادة (93) النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي .

واسهمت اللجنة المالية في تشريع قوانين ساهمت في تلبية بعض الاهداف التي سعى المشرع الدستوري لترسيخها وتحقيقها ومنها :-

- قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني الى جمهورية العراق بتاريخ 2012/5/29 لتمويل مشروع تحديث مصفى البصرة/1 .
- قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المناقشات المتعلقة بالقرض الياباني الى جمهورية العراق بتاريخ 2012/5/29 لتمويل مشاريع (اعادة تأهيل القطاع الصحي) و (تطوير شبكة الاتصالات في المدن الرئيسية) و (تحديث مصفى بيجي – خدمات هندسية) .
- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 .
- قانون فك ارتباط دار النهرين للطباعة من البنك المركزي والحاقها بالامانة العامة لمجلس الوزراء (وزارة التربية) .
- قانون بيع وايجار اموال الدولة .
- قانون التعديل الثالث لقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) لسنة 1979 المعدل .
- قانون المنح الشهرية للرياضيين الأبطال والرواد/ مقترح تقدمت به لجنة الشباب والرياضة .

5.1.2 – مقترحات ومشاريع قوانين مرفوضة :-
هناك مجموعة من مقترحات ومشاريع القوانين المحالة إلى لجنتنا خلال الفصل التشريعي الثاني او ما سبقه كان قرار اللجنة المالية التوصية برفضها لاسباب مختلفة ...عدم توفر القناعة بها من حيث المبادئ والاسس العامة او مخالفتها للسياقات الاصولية والشكلية المطلوبة او لتضمين احكامها في تشريعات نافذة اخرى او لانتفاء الحاجة اليها...واللجنة جادة في متابعتها لادراجها على جدول اعمال المجلس للتصويت على قرار اللجنة وفقا

للاصول المرعية لحسم امرها ان سلبا برفض توصية اللجنة والمضي في تشريعها او ايجابا بقبول التوصيات بشانها.

ومن هذه المقترحات والمشاريع الاتي :-

- مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل.
((رفض لعدم توفر القناعة من حيث المبدأ ، ولوجود مشروع قانون جديد للتقاعد قيد الاعداد)).
- مشروع قانون التعديل الثالث لقانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل.
((رفض لعدم توفر القناعة من حيث المبدأ ، ولوجود مشروع قانون جديد للتقاعد قيد الاعداد)).

6.1.2 – مقترحات ومشاريع قوانين تم سحبها او التريث في المضي بتشريعها بناء على طلب الجهة طالبة التشريع اما لتعديلها او لاعادة النظر فيها .

ورغم عدم وجود نص صريح في النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي يجيز للجهة طالبة التشريع مثل هكذا اجراء الا ان كون هذا الطلب جاء منسجما مع توجه اللجنة في الغالب فهي توافق على الطلب بعد اشعار هياة الرئاسة ، واللجنة ارسلت تاكيدات بشان هذه التشريعات وسيتم استكمال تشريعها حال احالتها إلى المجلس مجددا.

ومن هذه التشريعات :-

- مشروع قانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى اركان النظام البائد وتصفيتها .
((سحب لاعادة النظر فيه واشراك ممثل عن هياة المساءلة والعدالة في عضوية اللجنة العليا)) .
- مقترح قانون هيأة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية .
((تريث لاعادة النظر به ودراسته من قبل تشكيل لجنة من ثلاث لجان برلمانية (المالية ، القانونية ، الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم)) .
- مقترح قانون عاصمة العراق الاقتصادية (البصرة) .
- قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية .
((رفض بناءاً على طلب وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب التريث في تشريعه بموجب الكتاب المرقم (4ق/ب/7585) والمؤرخ في 2012/9/10)).

7.1.2 – مقترحات قوانين قيد الدراسة لدى مجلس الوزراء :-

استنادا لاحكام المادة (130) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وللأعباء المالية التي تشكلها بعض مقترحات القوانين على الخزينة العامة فقد قامت اللجنة المالية بإحالة مجموعة من مقترحات القوانين المقدمة وفقا لأحكام المادة (60/ثانيا) من الدستور والمحالة اليها إلى مجلس الوزراء لبيان الرأي بشأنها ليصار لاحقا إلى تقرير المضي في تشريعها وفق السياقات الأصولية من عدمه ، ولتأخر بعض الردود أحيانا من الحكومة لمنح الجهات المعنية الفرصة الكافية لدراستها ، فان اللجنة المالية حريصة على متابعة وصول الرأي بشأنها عبر تأكيداتها المستمرة .

ومن مقترحات القوانين التي إحالتها اللجنة إلى الحكومة ومازالت قيد الدراسة لديها الآتي :-

- مقترح قانون الهيأة الوطنية لرعاية المعوقين/ تقدمت به لجنة المرأة والأسرة والطفولة.
- مقترح قانون هيأة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية/ تقدمت به مجموعة من النواب.
- مقترح قانون الواردات المالية الاتحادية/ تقدمت به مجموعة من النواب .

8.1.2 – مقترحات قوانين مرفوضة.:-

خلال الفصل التشريعي الاول وعملا بأحكام المادة (130) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وبعد إحالة مجموعة من مقترحات القوانين إلى مجلس الوزراء لبيان الرأي بشأنها وردت الإجابة بالاعتذار عن الموافقة عليها ، وتولت اللجنة المالية تأسيسا على ذلك إبلاغ ذوي العلاقة .
ومن هذه المقترحات الآتي :-

- مقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 218 لسنة 2002/ تقدمت به مجموعة من النواب.
- مقترح قانون تعديل قانون تعويض المتضررين من جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (20) لسنة 2009/ تقدمت به لجنة حقوق الإنسان.
- مقترح قانون توزيع قطع اراضي سكنية للمواطنين / تقدمت به مجموعة من النواب.

9.1.2 – هناك مجموعة من مقترحات ومشروعات القوانين التي كان للجنة ملاحظات بشانها :-

ولاسباب اوردتها في تقاريرها التي اعدتها وفقا لاحكام المادة (87/ثانيا) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الا ان اللجان المختصة وعملا بصلاحياتها لم تاخذ بملاحظات اللجنة المالية ومضت في تشريعها ومنها :-

- مشروع قانون التعديل الاول لقانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008/ لجنة التعليم العالي والبحث العلمي .
- مشروع قانون منحة الطلبة/ لجنة التعليم العالي والبحث العلمي .
- مقترح قانون الضمان الاجتماعي لغير العاملين / لجنة المرأة والاسرة والطفولة .
- مشروع قانون التعديل الثالث لقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) 1979 المعدل/ لجنة الاقتصاد والاستثمار .

ختاما ... ان تحفظ اللجنة المالية او رفضها او عدم دعمها لبعض مقترحات او مشاريع القوانين وطلبات التخصيص المالي الاضافي لايعني بالضرورة عدم توفر القناعة بها من حيث المبادئ والاسس العامة ولكن للاسباب التي يتم ايرادها في تقارير اللجنة.

3. الجانب الرقابي

ان الرقابة على اداء السلطة التنفيذية واجب فرضته احكام المادة (61/ثانيا) من الدستور على مجلس النواب ، وفي سبيل الايفاء بهذا الواجب حرصا على المال العام وحرمته وخدمة للمواطن الذي او كل المجلس ونوابه رعاية مصالحه وادارة شؤونه ، فقد سعت اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي الثاني إلى ذلك عن طريق :-

1.3 – الرقابة المكتبية /

وهي تشمل متابعة وتقييم كفاءة اداء ومدى التزام الجهات التنفيذية المختصة باداء واجباتها المناطة بها ، وبما ينسجم مع التشريعات النافذة من خلال المراسلات المتبادلة عبر المذكرات والتقارير والكتب الرسمية.
ورغم ما يشوب هذه الطريقة من بطء ورتابة الا انها حققت الكثير للجنة في سبيل تحقيق دورها الرقابي من خلال المتابعة الدؤوبة والتاكيدات التحريرية والشفوية المستمرة والاستغلال الامثل لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب.

بلغ عدد الكتب والمذكرات التي قامت اللجنة المالية باصدارها خلال الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثالثة قرابة الـ (**175**) مذكرة وكتاب وجهت إلى مختلف الجهات .

ومن الادوات المتاحة للجنة المالية لاستثمار الطريقة الرقابية الاتي :-

1. التقارير الشهرية والسنوية التي تعدها دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / وزارة التخطيط والخاصة بمتابعة المصروفات الفعلية لمشاريع المنهاج الاستثماري وبرنامج تنمية الاقليم .
((اللجنة المالية تعد خلاصة لهذه التقارير حال ورودها)) .
2. التقرير السنوي الموحد للمشاريع المنجزة والمتوقفة للموازنة الاستثمارية حسب المحافظات وحسب الجهات المنفذة / اعداد دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية / وزارة التخطيط .
3. موازين المراجعة الشهرية التي تعدها / وزارة المالية .
4. التقارير الدورية لوزارة النفط والبنك المركزي العراقي حول كميات واقيام صادرات النفط الخام العراقي .
5. تقارير البنك المركزي العراقي حول السياسة النقدية ، خطة سير العمل في البنك المركزي العراقي ، ارصدة العراق الخارجية والداخلية وغيرها من التقارير المالية والنقدية .
6. تقارير ديوان الرقابة المالية الفصلية والسنوية حول نشاط الوزارات والقطاع العام ، اضافة إلى التقارير الرقابية حول مواضيع متعلقة بأختصاصات اللجنة منها ... صندوق تنمية العراق ، الموازنة العامة الاتحادية (خصوصا ما يتعلق بـ (المنافع الاجتماعية) و (احتياطي الطوارئ) ... وغيرها .

7. متابعة التقارير الدورية للهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس النواب قدر تعلقها باختصاصات اللجنة ومنها (هيأة حل نزاعات الملكية العقارية ، هيأة الاتصالات والإعلام) .
8. تقارير بعض منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بعمل اللجنة ومنها :-

- تقرير المتابعة لاداء الحكومة ومجلس النواب الذي يصدره تحالف منظمات بغداد/ مجتمع مدني .
- استبيان النزاهة .

9. تقارير متنوعة اخرى تصدرها عدة جهات ذات علاقة بعمل اللجنة واختصاصاتها .
10. شكاوى المواطنين .

2.3– الرقابة الميدانية

رغم الظروف الامنية غير المستقرة والتي تعيق التحرك ميدانيا لاداء الواجبات الرقابية المناطة باللجنة ، الا ان لاعضائها نشاطا متميزا في المحافظات تمثل بقيامهم بزيارات ميدانية إلى الدوائر والهيئات غير المرتبطة بوزارة للوقوف على سير العمل فيها واحتياجاتها وسماع شكاوى وطلبات منتسبيها ، يضاف إلى ذلك مقابلة المواطنين من خلال مكاتب مجلس النواب في المحافظات .
ومن ابرز الزيارات الميدانية بهذا الخصوص ... زيارة البنك المركزي العراقي ، زيارة فروع مصرفي الرافدين والرشيد / بغداد ، زيارة هيأة التقاعد الوطنية ، زيارة الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي ، زيارة دوائر الرعاية الاجتماعية وغيرها .

3.3 – متابعة تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية

تاخذ متابعة تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية حيزا واضحا من نشاط اللجنة المالية ، حيث تحرص اللجنة على متابعة التقارير التي تكلف الجهات المختلفة باعدادها ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية ومنها :-

- التقارير الخاصة حول الاقتراض الداخلي بموجب حوالات الخزينة .

- تقرير المناقلات التي تجري بين اعتمادات الموازنة العامة الاتحادية على مستوى الابواب والاقسام والحسابات الرئيسية والفرعية وفقا للصلاحية المناطة لوزير المالية (بموجب قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 المعدل) .
- تقريرحول اوجه استخدام تخصيصات احتياطي الطوارئ لتسديد نفقات الحوادث الطارئة وغير المتوقعة بعد نفاذ قانون الموازنة العامة الاتحادية في حال الحاجة الملحة لذلك وفقا للسياقات الاصولية والتعليمات النافذة .
- متابعة ديوان الرقابة المالية بشأن تنفيذ الفقرة (13/سابعا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية .
- متابعة تحويل ايرادات هياة الاتصالات والاعلام إلى حساب الخزينة العامة الاتحادية للدولة .
- متابعة جميع ايرادات الدوائر الممولة مركزيا التي يتم اظهارها في موازين المراجعة التي تعدها وزارة المالية .
- متابعة اليات الاعلان عن الدرجات الوظيفية المستحدثة ضمن الموازنة العامة الاتحادية .

وستعمل اللجنة خلال الفصل التشريعي القادم والتزاما بالمبادئ التي اقرها دستور العراق لسنة 2005 على تفعيل اعتماد معايير اخرى لتحديد حصص المحافظات من الموازنة الاستثمارية دون اقتصارها على حجم السكان فقط وذلك ببحث امكانية واليات مراعاة (الحاجة) و (الميزة النسبية للمحافظة) و (مساحة المحافظة) و (الضرر) و (المحرومية) ...الخ .

مخطط كميات واقيام ومعدلات اسعار تصدير النفط لعام 2012
المصدر: وزارة النفط

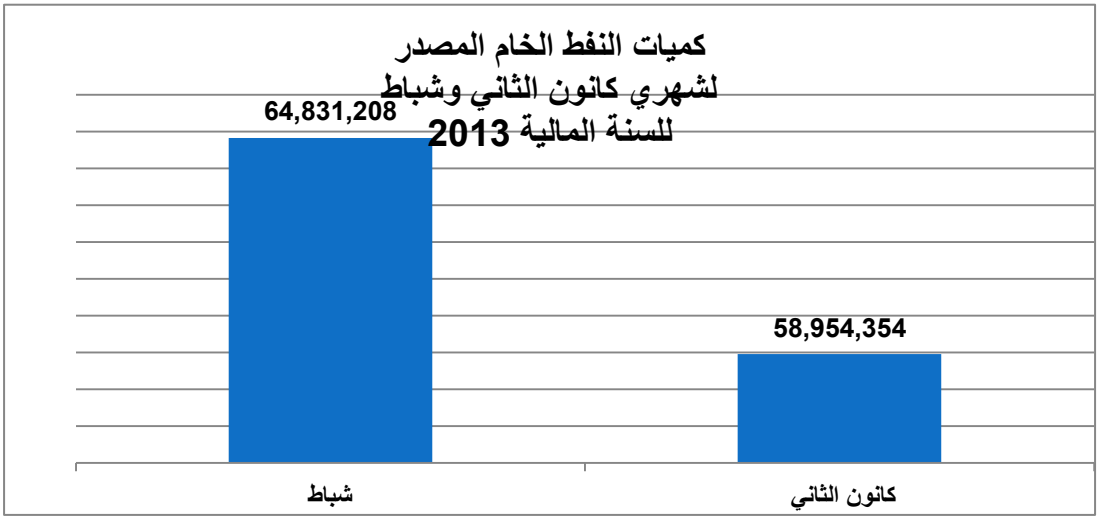

- وكما ملاحظ من المؤشرات الظاهرة في المخطط اعلاه وجود تباين في كميات النفط الخام المصدر لشهري كانون الثاني وشباط بفارق(5,9) مليون برميل .

(جدول ايرادات النفط الخام للاشهر من كانون الثاني ولغاية اذار)

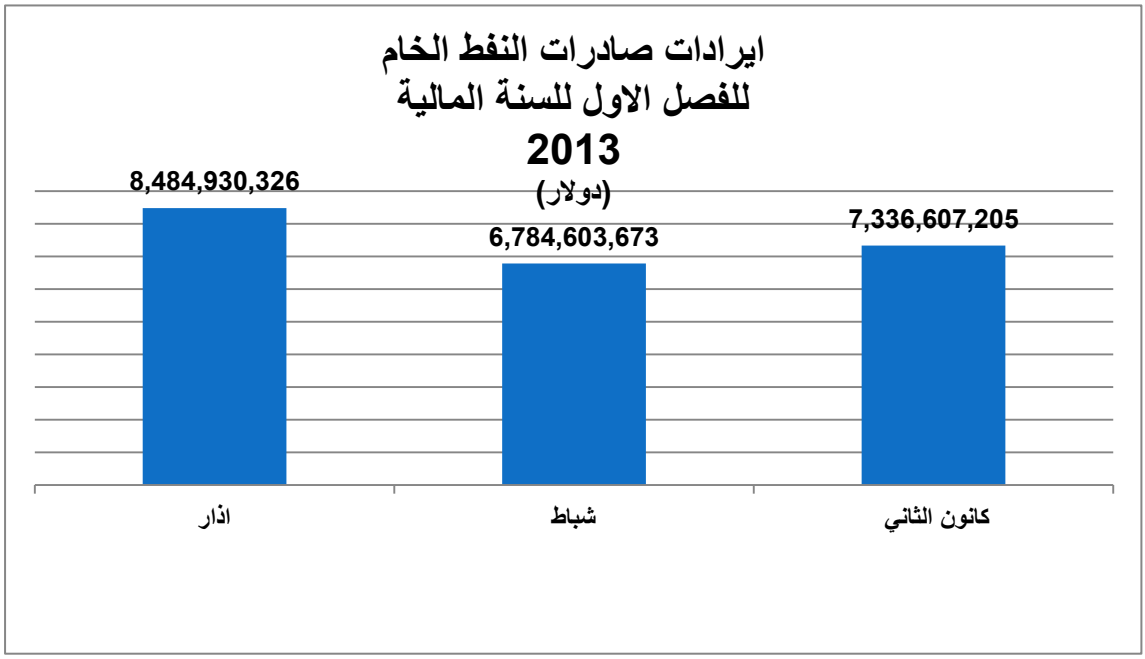

- ومن الشكل اعلاه نجد ان هناك تباين في ايرادات النفط الخام المصدر للاشهر من (كانون الثاني ولغاية اذار) حيث انخفضت الايرادات لشهر شباط مقارنة بشهر كانون الاول بفارق (552)مليون دولار في حين ارتفعت لشهر اذار بزيادة قدرها (1,7) مليار دولار.

4.3- لجان فرعية

لمقتضيات مصلحة العمل وسرعة انجازه ، وبناء على توجيهات هيأة رئاسة مجلس النواب قامت اللجنة المالية بتشكيل لجان فرعية مصغرة من اعضائها (خلايا عمل) لمتابعة انشطة الوزارات والهيئات المستقلة ذات الصلة باختصاصاتها ، وكالاتي :-

- تشكيل لجنة للمساهمة باعداد استراتيجية الموازنة للسنوات من (2014- 2016) في وزارة المالية تضم كل من السادة النواب (د.ماجدة التميمي ، د.شورش حاجي ، د.جابر خلف عواد الجابري) .
- تشكيل لجنة لمتابعة الاضرار الناجمة عن الفيضانات في المحافظات الوسطى والجنوبية تضم عضوية النائب (امين هادي عباس).
- تكليف لجنة لمقابلة المتظاهرين في المحافظات العراقية للوقوف على طلباتهم ونقلها الى مجلس النواب والمتكونة كلاً من السادة النواب اعضاء اللجنة المالية (د.احمد المساري ، ابراهيم المطلك).

كما بادرت اللجنة المالية الى تشكيل لجان فرعية بمشاركة متخصصين ومسؤولين تنفيذيين وخبراء لاجراء مراجعة شاملة لقانوني التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل ، وقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 لكثرة ما يرد حولهما من اشكالات اجرائية عند التطبيق ولجعلهما يسايران الاوضاع الاقتصادية السائدة واللجنة مكونة من (النائب احمد المساري ، النائب د.ماجدة التميمي ، النائب فالح الساري ، النائب د.شورش حاجي ، النائب نجيبة نجيب ، النائب عبدالحسين الياسري وممثلين عن الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة المالية وهياة التقاعد الوطنية) .

5.3 استضافات – زيارات – مقابلات

استضافت اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي/ 2 من السنة التشريعية الثالثة ...

(2) وزراء و (3) رووؤساء هيئات مستقلة و (5) رووؤساء دوائر غير مرتبطة بوزارة وعدد من كبار المسؤولين التنفيذيين في الدولة .

جرى خلال اللقاءات مناقشة امور تتعلق بالموازنة العامة الاتحادية وتخصيصاتها والمعوقات والمصاعب التي تواجه آليات العمل مع التباحث بشان احتياجاتها وخططها وبرامجها المستقبلية .

كذلك تمت عدة زيارات إلى مقر اللجنة المالية من قبل جهات خارجية منها ... وفداً من (السفارة الاميركية ، وزارة الخزانة الاميركية ، مركز ادم سميث للاستشارات المالية والاقتصادية ، منظمة شركاء دوليون ، منظمة الـ (NDI) الامريكية) ، وغيرهم ... جرى خلال اللقاءات عموما بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك .

كذلك فان اللجنة سعت إلى توطيد جسور التواصل مع المواطنين ومن مختلف الشرائح ... سفراء ، أكاديميين ، منظمات مجتمع مدني ، باحثين ، موظفين ، عمال ، وغيرهم حيث استمعت إلى مطالبيهم وعملت وستعمل جاهدة على تذليلها قدر الإمكان وبما ينسجم مع التشريعات النافذة ... خدمة للصالح العام .

سلط تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2013 المزيد من الأضواء على نشاطات اللجنة في مجال ... الاستضافات – الزيارات – المقابلات ... التي جرت خلال فترة دراسة الموازنة ومراجعتها يمكن الرجوع اليه لمزيد من المعلومات عن هذا الجانب من نشاط اللجنة ...مع العلم ان اللجنة مستمرة بعقد اللقاءات والاستضافات لحين الانتهاء من انجاز التقرير الاخير حول موازنة 2013 .

6.3 لجان مختصة

تعتبر العضوية في اللجان المؤقتة المختلفة برلمانية وغير برلمانية من ضمن الانشطة والمهام التي يكلف بها اعضاء اللجنة المالية ، سواء لأعتبارات العضوية في اللجنة المالية حيث يكلفون بابداء الراي والمشورة قدر تعلق الامر بها ، وفي اطار مهام اللجنة المؤقتة ... او يشركون فيها باعتبارهم اعضاء في مجلس النواب العراقي عموما .

ومن اهم اللجان التي يشارك في عضويتها اعضاء اللجنة المالية الاتي :-

- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية / وزارة التخطيط .
- لجنة وضع استراتيجية الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2014 / وزارة المالية .
- اللجنة البرلمانية المؤقتة لتقصي الحقائق عن فقدان مبالغ من صندوق تنمية العراق (DFI) .
- اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشروع قانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى اركان النظام البائد وتصفيتها والتعديلات المقترحة المطروحة بشانها والتشريعات الاخرى ذات الصلة وما اجري عليه مؤخراً حيث تم سحبه من قبل الحكومة (الامانة العامة لمجلس الوزراء) بطلب رسمي بداية شهر كانون الاول لسنة 2012 .

سجل مستوى نشاط اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي الثاني ارتفاعا ملحوظا ، ومن ابرز المقاييس التي اعتمدت لتأكيد ذلك هو حجم البريد المتبادل (الصادر والوارد) للجنة .
بلغ عدد الكتب الواردة الى اللجنة خلال الفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثالثة قرابة الـ (**735**) غطت مختلف المواضيع ذات الصلة باختصاصات اللجنة من تقارير متنوعة دورية تصدرها جهات عدة مختلفة منها وزارات المالية والنفط والتخطيط والبنك المركزي العراقي وهيأة النزاهة وهيأة الاتصالات والاعلام وهيأة دعاوى الملكية وغيرها ، كما تشمل مراسلات السادة اعضاء المجلس ولجانه المتخصصة ... مقترحات ومشاريع القوانين والملاحظات والمقترحات بشأنها ... استفسارات وردود في كل ما يتعلق باختصاصات اللجنة...الخ .
اما عن البريد الصادر فقد بلغ عدد الكتب التي اصدرتها اللجنة خلال الفصل الثاني (**217**) كتاب ، وبحساب بسيط نجد ان ما صدر عن اللجنة من كتب اكثر عددا مما احيل اليها ، وهذا بحد ذاته يعد مؤشرا ايجابيا عن جهد اللجنة وحرصها على تهيئة الرد المناسب لكل ما يردها من مخاطبات في الوقت المناسب .
بلغت نسبة انجاز اللجنة لبريدها اليومي معدل يقارب الـ (100%) بتوفيق من الله ،
احتلت شكاوى وهموم المواطنين تلك الصلة التي تحرص اللجنة على رعايتها وديمومتها حيث انها تستمد منها العزم والهمة ، وبها تتواصل مع الجمهور المركز الاول حيث بلغت نسبتها قرابة (40%) من صادر اللجنة...
اما عن مواضيعها فتوزعت على عدة محاور اهمها ... التقاعد وهموم المتقاعدين ، الوظيفة العامة ، احتساب خدمة اضافية ، الرواتب والاجور والمخصصات ، الشهادات الدراسية ، تغيير العناوين الوظيفية ، القروض المصرفية وفوائدها...الخ .
المركز الثاني وبنسبة (25%) من صادر اللجنة كان من نصيب مقترحات ومشاريع القوانين وما احيل الى اللجنة من ملاحظات ومقترحات بشأنها ، حيث بلغ المجموع الاجمالي لما احيل منها الى اللجنة اما لبيان الرأي كلجنة ساندة او لمتابعة مراحل تشريعها باعتبارها لجنة رئيسية قرابة الـ (29) مقترح ومشروع قانون ، وحظيت تقارير اللجنة وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات باهتمام اللجان البرلمانية الاخرى وتم الاخذ بأغلبها .

اما النسب الاخرى فتوزعت كالاتي :- (20%) تقارير مالية واقتصادية اعدتها اللجنة ، (10%) اسئلة واستفسارات ومواقف اعدتها اللجنة ، (5%) مواضيع متنوعة اخرى .
شكاوى المواطنين التي احتلت المرتبة الاولى في صادر اللجنة المالية ورغم ان البعض لم يتقبل رأي اللجنة واعتبره متشددا ، لكننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد للجميع ان اراء اللجنة تقوم اساسا على الألتزام التام بأحكام الدستور والتشريعات النافذة ولا تتبنى اللجنة أي اراء مخالفة لها من خلال التقيد باحكام المدة (130) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي والمادتين (8/ثالثا) و (38/ثانيا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2012.

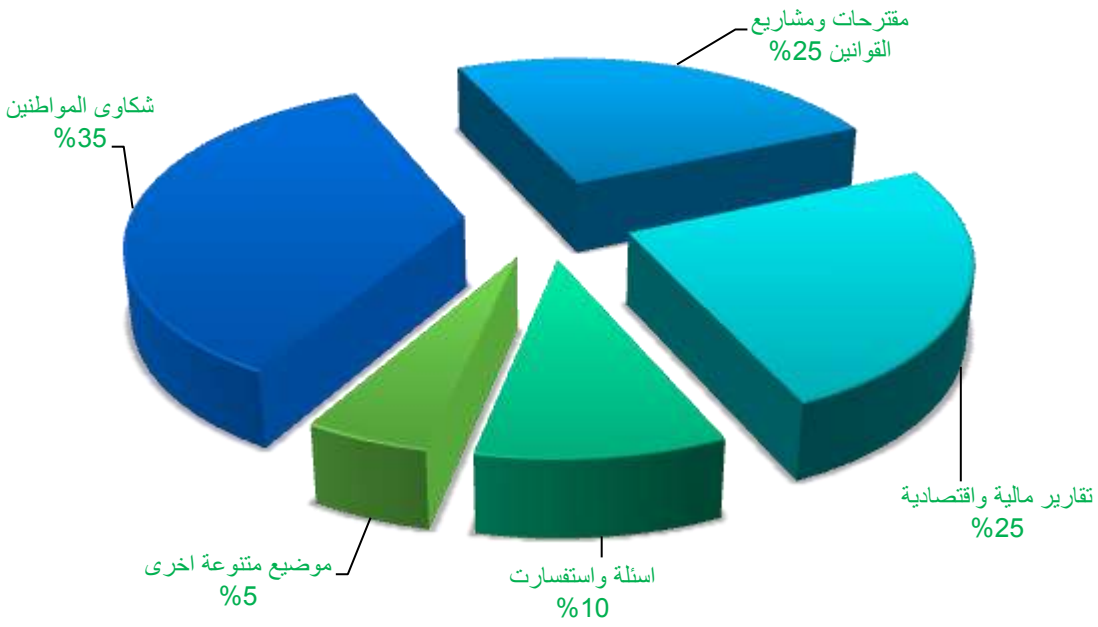

5. مذكرات تفاهم وتعاون مشترك

تعتبر برامج التعاون الفني احد الروافد التي تسهم في بناء قدرات اللجنة (اعضاء وكادر وظيفي) ، والتي تنعكس ايجابا على ادائهم وقدراتهم وبالتالي تحسين مستوى انجاز اللجنة عموما.

خلال الفصل التشريعي الثاني حرصت اللجنة المالية على تاكيد التزامها بما تم الاتفاق عليه مع عدة جهات فنية ساندة خلال الفصول التشريعية السابقة واستثمارها على الوجه الامثل ، وتم تحديد احتياجات اللجنة من التدريبات والاستشارات للمرحلة المقبلة والتي سيتم ترجمتها إلى برامج عمل مشترك وفق جداول زمنية لا تتعارض مع سير العمل في اللجنة والتزاماتها ، وكالاتي :-

5.1 الجهات الأجنبية

1) **المجموعة الشركاء الدوليون (GLOBAL PARTNERS).**

في بداية خطى التعاون ولوضع إطار واضح يحدد مجالات المساعدة الفنية التي يمكن لهذه المجموعة أن تقدمها ، قدمت مجموعة (GLOBAL PARTNERS) خلال الفصل التشريعي الثاني مذكرة من عدة محاور شملت المساعدة في ... رسم آلية لتنظيم عمل اللجنة وتوزيع الأدوار فيها ، آليات ووسائل الرقابة المالية ، علاقة اللجنة بالجهات الرقابية الأخرى ، آليات التنسيق المشترك مع اللجان البرلمانية الأخرى ، بناء العلاقات مع شبكات ومبادرات الرقابة المالية الدولية .

2) **المعهد الديمقراطي الوطني (NDI).**

يتولى المعهد حاليا عقد سلسلة من الحلقات التدريبية لتطوير الكوادر الوظيفية في مجلس النواب عموما ، ضمن محاور متنوعة مابين الإدارية ، المالية ، الاقتصادية ، القانونية كان لمستشاري اللجنة دورا فاعلا في تنفيذها ، إضافة إلى زج موظفي اللجنة فيها وفقا للآليات المعتمدة وبما يحقق الفائدة للموظف ويعزز أواصر التعاون المشترك مع إحدى المنظمات الدولية .

5.2 الجهات المحلية

1) **المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.**

من منظمات المجتمع المدني التي تقيم نشاطات اقتصادية ومالية متنوعة دوريا وتحرص اللجنة من خلال أعضائها على حضورها والمشاركة الفاعلة فيها .

واللجنة حريصة خلال الفصل التشريعي القادم على تمتين وتوطيد أواصر التعاون مع المركز دعما لأهدافه وخططه وللاستفادة من إمكانياته وموارده البشرية لدعم اللجنة في انجاز ما أنيط بها من مهام ، وتفعيلا لمبدأ إشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة مجلس النواب كونها تعد إحدى أدوات التعبير عن الإرادة الشعبية .

2) **الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العراقية.**

كان للجنة المالية خلال هذا الفصل التشريعي سبق المبادرة لفتح آفاق للتعاون معها من خلال الاستجابة لطلب جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2013 ، في احد محاور مؤتمرها العلمي السنوي ، وتم تقديم نسخة من توصيات المؤتمر إلى اللجنة المالية نالت اهتمامها وتقديرها وستعمل اللجنة على التوسع في هذا النهج.

5.3 الدائرة التلفزيونية المغلقة

رغم النجاح في تهيئة واعداد منظومة الدائرة التلفزيونية المغلقة من قبل دائرة الاتصالات والتكنولوجيا في مجلس النواب العراقي وامكانية ربطها مع مجلس العموم البريطاني والمجالس النيابية الاخرى التي تتوفر فيها نفس الخدمة الا ان زخم العمل بسبب عرض الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق في هذا الفصل حال دون الافادة من هذه الخدمة المتطورة من قبل اللجنة ، والتي ستسعى جاهدة لحسن استغلالها خلال الفصل التشريعي القادم انشاءالله .

6. الدراسات والبحوث والتقارير

قامت اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي الثاني باعداد الدراسات والبحوث والتقارير الاتية :-

1- آلية توزيع الدرجات الوظيفية المستحدثة خلال سنة 2012 – دراسة -

من ضمن خطة اللجنة المالية المرسومة في رقابة تنفيذ القرارات والتوجهات التي يقرها مجلس النواب ومجلس الوزراء الموقرين عمدت اللجنة الى رقابة تطبيقات ضوابط والتعليمات والاجراءات المتعلقة بالتعيينات ضمن ملاك دوائر الدولة لسنة 2012 ، فقد قامت اللجنة بمفاتحة دوائر الدولة بموجب كتابها المرقم (ل.م 329 في 2011/10/16) وتضمن الكتاب المعلومات التي من شأنها ايجاد الخط الرقابي التحليلي لإجراءاتهم في التعيين وفق المحاور الاتية :-

- عدد الدرجات الوظيفية التي تم الاعلان عنها والدرجات التي تمت المباشرة فيها فعلا والعدد المتبقي منها .
- تفاصيل الاليات التي اتبعت في الاعلان عن الدرجات الوظيفية .
- المعايير التي تم على اساسها التفاضل بين المتقدمين .
- الية الرقابة والتدقيق على التعيينات في الوزارات والدوائر .
- الضوابط المتبعة في التعامل مع الاعتراضات والطعون وعدد الطعون وعدد المنجز منها .
- عدد الدرجات الوظيفية التي تم اشغالها بدون اعلان والجهات التي وافقت عليها والمعايير المتبعة فيها .
- التوزيع الجغرافي للتعيينات على اساس المحافظات والاقضية .

شمل مطلب اللجنة جميع جهات الدولة سواء كانت وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة والهيئات والمحافظات وحتى مجلس النواب ومجلس الوزراء والمكاتب المحلقة به وديوان الرئاسة ومجلس القضاء الاعلى وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولم يستثنى من ذلك اي جهة من الحكومة الاتحادية .

2- الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات (2003-2009) – قيد الانجاز-

3- الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 – تقرير-

إدراكا من اللجنة المالية بان مشروع قانون الموازنة يعتبر من المشاريع القانونية ذات الأهمية القصوى في حياة البلد والمجتمع معا وذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تتطلب الجهد الكثير من أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس مع العناية والدراسة المعمقة لمضمون الموازنة ، فقد حرصت اللجنة المالية على تقديم تقريرها الاولي الى مجلس النواب متضمنا : -

- إجراءات اللجنة وخطة عملها .
- تقويم التخصيصات المالية .
- تحليل بنود موازنة 2013 .
- ملاحظات اللجنة حول مشروع قانون موازنة 2013 .

4- الموازنة التخمينية المقترحة لمجلس النواب العراقي للسنة المالية 2013- تقرير-

استنادا الى المادة 93/ رابعا من النظام الداخلي لمجلس النواب والمادة (143) منه ، فقد اعدت اللجنة المالية تقريرها عن الموازنة التخمينية لمجلس النواب بعد دراستها ومناقشتها مع رئيس الديوان والمستشار المالي للمجلس ومدير عام الدائرة المالية واعدت تقريرها الاخير بهذا الشأن وتم رفعه الى هيئة الرئاسة .

5- الموازنة التخمينية المقترحة للسلطة القضائية للسنة المالية 2013 - تقرير-

يعتبر مجلس القضاء الاعلى الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية في العراق والمسؤولة عن رسم السياسة العامة للسلطة القضائية فهو الضمانة الاساسية لأستقلال السلطة اذ يناط به الاشراف الاداري على الجهاز القضائي ، وتعزيزا للاستقلال المالي والاداري للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فقد نص الدستور في المادة (91) البند (ثالثا) منه على " قيام مجلس القضاء باقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة عليها " .
حيث باشرت اللجنة المالية بدراسة موازنة مجلس القضاء الاعلى من خلال تشكيل لجنة فرعية لدراسة الموازنة وفق التحليلات المعدة من قبل مستشاري اللجنة وتم استضافة ممثلي مجلس القضاء والمسؤولين المباشرين عن اعداد موازنته والاستيضاح عن فقرات الموازنة .

6- تقارير متنوعة اخرى منها :-

- تقارير حول مشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة .
- تقارير حول المواضيع المتنوعة الاخرى المحالة إلى اللجنة (الرواتب التقاعدية للشخصيات الوطنية - القروض- ملاحظات ديوان الرقابة المالية.....)

7. خطة عمل مقترحة (اولية) للجنة المالية للفصل التشريعي/2من السنة التشريعية/3

1.7 المحور التشريعي

من المؤمل باذن الله استكمال انجاز مقترحات ومشاريع القوانين الاتية :-

- مشروع قانون بيع وايجار اموال الدولة (الموافقة عليه من حيث المبادئ والاسس العامة ومن ثم المضي في تشريعه).
- التصويت على مشروع قانون فك ارتباط دار النهرين للطباعة وارتباطها بالامانة العامة لمجلس الوزراء (بعد التنسيق مع الجهة طالبة التشريع).

- التصويت على مشروع قانون حجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى أركان النظام السابق وتصفيتها.
- مشروع قانون مركز التدريب النقدي والمصرفي (تصويت).
- مشروع قانون الهياة العليا لمراقبة الايرادات الاتحادية (تشكيل لجنة).
- متابعة انجاز (مشروع قانون التقاعد الموحد الجديد).
- متابعة التشريعات المالية النافذة المتعلقة بـ (الكمارك ، الضرائب ، الرسوم) مع الجهات ذات العلاقة لاقتراح ما تستوجبه من تعديلات بما يجعلها تواكب المتغيرات الحالية التي يشهدها الاقتصاد العراقي .
- التنسيق مع الجهات المعنية لمراجعة قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 المعدل واتخاذ مايلزم لاجراء التعديلات المطلوبة وفقا للسياقات الاصولية (مع طلب مقترحات جهات اكاديمية وبحثية ومهتمين عبر الموقع الالكتروني للجنة) .

2.7 المحور الرقابى

تسعى اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي القادم لتحقيق الاتي باذن الله على ان ترفع تقارير دورية بشانها إلى مجلس النواب :-

- متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013.
- متابعة الية توزيع واشغال الدرجات الوظيفية المستحدثة لسنة 2013.
- متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية وتصفيه ما يرد فيها من ملاحظات بالتعاون والتنسيق مع اللجان البرلمانية الاخرى وحسب الاختصاص .
- متابعة اعمال اللجنة المختصة المكلفة بانجاز الحسابات الختامية للدولة للسنوات (2003- 2009) .
- متابعة جهود الجهات المالية والرقابية المختصة بشان حماية الاموال العراقية في الخارج بعد حزيران/2012.
- متابعة الترتيبات الخاصة بالشروع في تنفيذ قانون التعريفة الكمركية في الموعد المحدد قانونا .
- متابعة نسب انجاز المشاريع الاستثمارية من خلال تقارير وزارة التخطيط الشهرية ومجالس المحافظات.
- متابعة حصول المحافظات على تخصيصاتها المالية من برامج (البترودولار – تنمية الاقاليم – رسوم الزيارات - المنافذ الحدودية – التدوير) .

3.7 مؤتمرات وورش عمل

من المؤمل اشتراك اللجنة المالية خلال الفصل التشريعي القادم بالانشطة الاتية انشاء الله :-

- لقاءات اعداد اسس الموازنة العامة واستراتيجيتها للسنوات 2014 – 2017 .
- برامج تدريبية وتطويرية بالتعاون مع جهات مانحة مختلفة.
- ورشة عمل حول الحكومة الالكترونية بالتعاون مع هياة النزاهة.

كما تسعى اللجنة لتنظيم الأنشطة الاتية بعد تعذر تنظيمها خلال الفصل السابق لمعوقات فنية خارجة عن ارادتها:-

- ورشة عمل لتقييم برنامج البترودولار.
- مؤتمر حول التشريعات المصرفية النافذة ومدى استجابتها لمتطلبات الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي والذي من المؤمل عقده في دولة الامارات العربية (دبي) .

4.7 أنشطة متنوعة أخرى

- حسم موضوع احتساب الخدمة العسكرية السابقة .
- حسم موضوع الفوائد المصرفية .
- متابعة وتقييم تجربة النوافذ الاسلامية .
- متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر الهيئات المستقلة قدر تعلق الامر باللجنة المالية .

8. الخاتمة

في ختام تقريرنا الموجز عن نشاط لجنتنا خلال الفصل التشريعي/2 من السنة التشريعية/3 ، يطيب لنا التاكيد انه وان اقتصر على ابراز دور اللجنة المالية فهو في حقيقته ومن جهة اخرى يبرز نشاط احدى اللبنات التي يتشكل منها صرح مجلس النواب العراقي ، وما تحقق للجنة وان كان اساسه جهود اعضائها ، لكنه ماكان ليزهر ويؤتي ثماره لولا اسهام الجميع فيه ودعمهم المتواصل .

ان التنوع في انشطة اللجنة خلال هذا الفصل اتاح لها تغطية اغلب اختصاصاتها التي اوكلت اليها بموجب احكام النظام الداخلي لمجلس النواب عموما واحكام المادة (93) منه تحديدا وكالاتي :-

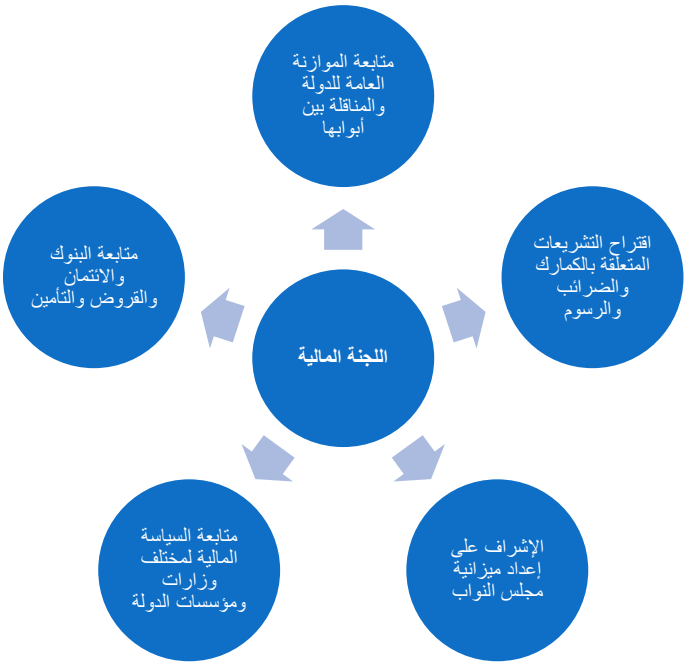

1- متابعة الموازنة العامة للدولة والمناقلة بين ابوابها .

تحقق ذلك بدءا من المشاركة في لجنة اعداد استراتيجية الموازنة العامة الاتحادية ومرورا بمناقشة موازنات وتخصيصات الرئاسات الثلاث و السلطة القضائية و العديد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وتكلل بعرض مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2013 على مجلس النواب لـ (للتصويت) وفقا للسياقات الاصولية .

2- اقتراح التشريعات المتعلقة بالكمارك والضرائب والرسوم .

في هذا المجال مضت اللجنة في السير بخطوات تشريع (مشروع قانون رسم الطابع) و (مشروع قانون التعديل الاول لقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (120) لسنة 2002) واقتراح التعديلات اللازمة عليها بعد الدراسة الوافية لهما .

اما عن الكمارك فاللجنة وبقدر تعلق الامر بها حريصة على تواصل متابعتها مع وزارة المالية والجهات الاخرى ذات العلاقة بشان الاستعدادات للمباشرة بالعمل بالتعريفة الكمركية من خلال انفاذ القانون رقم (22) لسنة 2010 المعدل علما ان (اللجنة اعدت عدة تقارير تلخص وجهات النظر المتباينة بشان تداعيات تطبيق هذا القانون) .

3- متابعة البنوك والائتمان والقروض والتامين .

تحقق لها ذلك من خلال متابعة مشاكل مصرفي البصرة والوركاء وتداعياتها مع البنك المركزي العراقي حفاظا على اموال المودعين وحقوقهم .

كما تمثل بالسعي لدى الجهات ذات العلاقة لشمول قروض الاسكان الممنوحة من مصرفي الرافدين والرشيد إلى موظفي الدولة وامكانية استثناءها من الفوائد المصرفية .
كذلك متابعة اللجنة لتجربة الصيرفة الاسلامية عبر تجربة النوافذ الاسلامية لتقييمها والعمل على توسيعها وتجاوز معوقاتها .

4- الاشراف على اعداد موازنة مجلس النواب .

حرصت اللجنة المالية على متابعة مراحل اعداد الموازنة التخمينية المقترحة لمجلس النواب العراقي للسنة المالية 2013 ، والوقوف على اوجه توزيع تخصيصاتها وبيان الراي فيها ، وقدمت بهذا الصدد تقريرا خاصا للمجلس حظي بالقبول والتاييد من خلال (التصويت) بالموافقة على موازنة المجلس لسنة 2013.

5- متابعة السياسة المالية لمختلف وزارات ومؤسسات الدولة .

تحرص اللجنة على متابعة هذا الامر من خلال متابعة موازين المراجعة الشهرية وتقارير الرقابة المالية ومناقشة الخطط والبرامج السنوية لبعض الوزارات والمؤسسات وتوزيع التخصيصات على ضوئها وبما ينسجم مع السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي العراقي .

وكان للجنة رأيا واضحا ومحددا بشان تحول بعض التشكيلات من التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وكذلك حظيت مقترحاتها بشان زيادة الصلاحيات المالية للمحافظات ولبعض الوزارات وبما ينسجم مع

مبدأ اللامركزية المالية بالقبول من خلال تبنيها ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 .

نأمل ان نكون قد اوفينا بجزء من الامانة الثقيلة الموكلة الينا ، سائلين الله العون والتوفيق للجميع لما فيه خدمة عراقنا وشعبنا العزيز.

الملحق (1)
مشاريع القوانين المنجزة من لجنتنا
خلال الفصل التشريعي /2 - السنة التشريعية/3

ت	العنوان	الأسباب الموجبة
1	قانون إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقمين 1194 لسنة 1983 و456 لسنة 1985.	تم التصويت عليه ((من اجل رفع حيف والمعاناة عن الأم والزوجة العراقية التي التحقت بزوجها أو بأولادها المسفرين وإعادة الأموال المتحصلة من استغلال العقارات المشمولة بأحكام قراري مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقمين (1983/1194) و (1985/456)) .
2	قانون تصديق اتفاقية الإطاربشأن نظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمةالتعاون الإسلامي الموقع عليها من جمهورية العراق بتاريخ 2001/12/24.	تم التصويت عليه ((من اجل تفعيل دور جمهورية العراق باعتبارها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي في تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة عن طريق الافضليات التجارية ، ولغرض التصديق على اتفاقية الإطار بشأن نظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) .
3	الموازنة التخمينية المقترحة لمجلس النواب الاتحادي للسنة المالية 2012	تم التصويت عليها .
4	قانون رسم الطابع .	تم التصويت عليه
5	الموازنة التخمينية المقترحة للسلطة القضائية للسنة المالية 2012.	تم التصويت عليها .
6	قانون التعديل الاول لقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008.	تم التصويت عليه ((لغرض رفع الغبن الذي لحق بشريحة من الموظفين من حملة الشهادة الجامعية الاولية التي مدة الدراسة فيها خمس سنوات)) .
7	مشروع قانون تعديل المادة (59) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل.	معروض للتصويت
8	مشروع قانون تعديل المادة (49) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل.	معروض للتصويت
9	مشروع قانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى اركان النظام السابق وتصفيتها.	معروض للتصويت
10	مشروع قانون فك ارتباط دار النهرين للطباعة من البنك المركزي العراقي والحاقها بالامانة العامة لمجلس الوزراء.	معروض للتصويت
11	مشروع قانون مركز التدريب النقدي والمصرفي .	معروض للتصويت
12	مشروع قانون التعديل الاول لقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (120) لسنة 2002.	معروض للتصويت
13	الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013 .	تم التصويت عليها
14	موازنة المفوضية العليا لحقوق الانسان للسنة المالية 2013 .	تم التصويت عليها
15	مشروع قانون بيع وايجار اموال الدولة	معروض للتصويت

الملحق (2)
مشاريع القوانين المحالة إلى لجنتنا لبيان الرأي خلال
الفصل التشريعي /2 - السنة التشريعية /3

ت	العنوان	الجهة المستفيدة
1	مقترح قانون الضمان الاجتماعي لغير العاملين	لجنة المرأة والأسرة والطفولة
2	مشروع قانون المصرف العراقي للتجارة	لجنة الاقتصاد والاستثمار
3	مشروع قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية	لجنة الاقتصاد والاستثمار
4	مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (617) لسنة 1981	اللجنة القانونية
5	مشروع قانون فك ارتباط دار النهرين للطباعة من البنك المركزي العراقي والحاقها بوزارة التربية	لجنة التربية
6	مقترح قانون التعديل الاول لقانون السجناء السياسيين رقم (4) لسنة 2006	لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين
7	مقترح قانون تعديل قانون تعويض المتضرري ن من جراءالعمليات الحربية والأخطاء العسكرية الإهابية رقم 20 لسنة 2009.	لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين
8	مشروع قانون رواتب موظفي وزارة النفط	لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية
9	مشروع قانون وزارة الداخلية	لجنة الامن والدفاع
10	مقترح قانون اللغة الرسمية	اللجنة القانونية
11	مشروع قانون التعديل الاول لقانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (3) لسنة 2010	اللجنة القانونية
12	مقترح قانون انشاء صندوق تعويض ضحايا النظام البائد	اللجنة القانونية
13	مشروع قانون التعديل الاول لقانون صندوق الاقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين رقم (28) لسنة 2009	لجنة الزراعة والمياه والاهوار
14	مقترح قانون عاصمة العراق الاقتصادية (البصرة) قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية	اللجنة القانونية
15	مشروع قانون هيأة المنافذ الحدودية	لجنة الامن والدفاع
16	مقترح قانون الاحتراف الرياضي	لجنة الشباب والرياضة
17	مقترح قانون الجامعات والكليات الاهلية	لجنة التعليم العالي والبحث العلمي
18	مشروع قانون شبكة الحماية الاجتماعية	لجنة العمل والشؤون الاجتماعية

الاتصال باللجنة عبر الوسائل الآتية :

- ***الهاتف النقال (009647801977516)***
- ***الحضور الشخصي إلى اللجنة لتقديم المعلومات أو الشكاوى والمقترحات .***
- ***الاتصال عبر البريد الالكتروني (Financia7@gmail.com) .***